الْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ
الْمُسَمَّاةُ
بَيَانُ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ

لِلإِمَامِ العَلاَّمَةِ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ
ابنِ سَلاَمَةَ بنِ سَلَمَةَ المِصْرِيُّ، الطَّحَاوِيُّ

«ت٢٣٩-٣٢١هـ»

مُحَقَّقَةٌ عَلَى أَرْبَعِ مَخْطُوطَاتٍ

وَمَعَهَا: تَعْلِيقَاتُ الْعَلَّامَةِ ابْنِ بَازٍ

وَيَلِيهَا: لَامِيَّةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةِ

وَمَنْظُومَةُ: «أَعْبَادَ الْمَسِيحِ» لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ
رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ

ضَبَطَهَا وَحَقَّقَهَا

أَبُو يُوسُفَ مُحَمَّدُ بْنُ طَهَ

مُقَدِّمَةٌ

الْحَمْدُ للهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَبَعْدُ، ،

فَهَذَا مَتْنُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ، تَأْلِيفُ إِمَامٍ جِهْبِذٍ[1] مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ عَلَيْهِم رَحْمَةُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ وَهُوَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، وَهُوَ مَتْنٌ مُخْتَصَرٌ مُفِيدٌ نَافِعٌ،

(١) جَهْبَذٌ وجِهْبِذٌ؛ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ: مُفْرَدُ: جَهَابِذَة وَجِهَابِذَة؛ وَهُوَ النَّقَّادُ الْخَبِيرُ بِغَوَامِضِ الْأُمُورِ. «القاموس المحيط» (١/ ٣٣٢)، «المعجم الوسيط» «١/ ١٤١».

بَيَّنَ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ وَالرُّبُوبِيَّةِ وَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَفِي الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ، وَالْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْجَزَاءِ وَالْحِسَابِ، وَكَذَا بَيَّنَ رَحِمَهُ اللهُ اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي الصَّحْبِ الْكِرَامِ، صَحَابَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَمَا بَيَّنَ طَرِيقَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مُعَامَلَةِ أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ؛ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا تَرَاهُ فِي ثَنَايَا هَذَا الْمُخْتَصَرِ الْمُبَارَكِ، وَجَمِيعُهَا أُمُورٌ يَحْتَاجُ لِدِرَاسَتِهَا كُلُّ مُسْلِمٍ فَضْلًا عَنْ طَالِبِ عِلْمٍ.

ثُمَّ زِدْتُ الْمَتْنَ بَهَاءً فَوْقَ بَهَاءٍ؛ فَزَيَّنْتُهُ بِتَعْلِيقَاتِ الْعَلَّامَةِ السَّلَفِيِّ الْجِهْبِذِ الْإِمَامِ ابْنِ بَازٍ

رَحِمَهُ اللهُ، فَلَهُ رَحِمَهُ اللهُ تَعْلِيقَاتٌ مُخْتَصَرَةٌ عَلَى الْمَتْنِ، قُمْتُ بِوَضْعِهَا فِي حَوَاشِي الْكِتَابِ.

ثُمَّ زَيَّلْتُ ذَلِكَ بِالْمَنْظُومَةِ اللَّامِيَّةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ، وَهِيَ مَنْظُومَةٌ نَافِعَةٌ لِإِمَامٍ جِهْبِذٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَنَحْنُ نُوصِي بِحِفْظِهَا وَفَهْمِهَا، وَلَنَا عَلَيْهَا شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ[1]، نَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، ثُمَّ وَضَعْتُ بَعْدَهَا مَنْظُومَةَ: «أَعُبَّادَ الْمَسِيحِ» لِلْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ، وَهِيَ مَنْظُومَةٌ لَطِيفَةٌ بِهَا رَدٌّ عَلَى النَّصَارَى، يَحْسُنُ بِطَلَبَةِ الْعِلْمِ حِفْظُهَا وَفَهْمُهَا.

(١) طبعته دار «السلف الصالح» بالقاهرة، نسأل الله تعالى أن يبارك فيها وفي صاحبها والقائمين عليها.

• النُّسَخُ الْخَطِّيَّةُ لِمَتْنِ الطَّحَاوِيَّةِ:

وَقَدْ قُمْتُ - بِتَوْفِيقِ اللهِ تَعَالَى - بِتَحْقِيقِ مَتْنِ الطَّحَاوِيَّةِ عَلَى أَرْبَعِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ، جَمِيعُهَا مِنْ مَحْفُوظَاتِ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ، وَهِيَ مَخْطُوطَاتٌ كَامِلَةٌ لَيْسَ فِي إِحْدَاهَا نَقْصٌ.

فَأَمَّا الْمَخْطُوطَةُ الْأُولَى؛ فَهِيَ الْمَحْفُوظَةُ بِرَقْمِ «٣٠٦٨١٥»، وَتَتَكَوَّنُ مِنْ خَمْسِ وَرَقَاتٍ، مَكْتُوبَةٌ بِخَطِّ نَسْخٍ صَغِيرٍ جَيِّدٍ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِالرَّمْزِ (أ).

وَأَمَّا الْمَخْطُوطَةُ الثَّانِيَةُ فَهِيَ بِرَقْمِ «٣٣٠٥١١»، وَتَتَكَوَّنُ مِنْ عَشْرِ وَرَقَاتٍ، مَكْتُوبَةٌ بِخَطِّ نَسْخٍ كَبِيرٍ جَيِّدٍ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِالرَّمْزِ (ب).

وَالثَّالِثَةُ مَحْفُوظَةٌ بِرَقْمِ «٣٠٣٠٢٢»، وَتَتَكَوَّنُ مِنْ سَبْعِ وَرَقَاتٍ، وَمَكْتُوبَةٌ بِخَطِّ نَسْخٍ مُتَوَسِّطٍ جَيِّدٍ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِالرَّمْزِ (ج).

وَالرَّابِعَةُ مَحْفُوظَةٌ بِرَقْمِ «٢٠٠٩»، وَتَتَكَوَّنُ مِنْ إِحْدَى عَشْرَةَ وَرَقَةً، وَيَنْتَهِي الْمَتْنُ فِيهِ إِلَى الْوَرَقَةِ الْخَامِسَةِ، ثُمَّ جَاءَ فِي الْوَرَقَةِ السَّادِسَةِ: عُنْوَانٌ: «فَوَائِدُ مُهِمَّةٌ» إِلَى نَهَايَةِ الْمَخْطُوطِ، وَهُوَ مَكْتُوبٌ بِخَطِّ نَسْخٍ صَغِيرٍ جَيِّدٍ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِالرَّمْزِ (د).

وَاعْتَمَدْتُ أَيْضًا عَلَى طَبْعَةِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِالرَّمْزِ (ط).

وَطَبْعَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ لِشَرْحِ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِالرَّمْزِ (ش).

وَكَانَ مِنْ عَمَلِي -أَيْضًا- فِي الْكِتَابِ؛ أَنْ قُمْتُ بِضَبْطِ جَمِيعِ حُرُوفِ الْكِتَابِ بِالشَّكْلِ، وَوَضْعِ عَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ بَيْنَ الْكَلِمَاتِ وَالْجُمَلِ.

فَأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي، وَوَالِدَيَّ، وَأَشِقَّائِي، وَزَوْجَتِي، وَأَبْنَائِي وَأَهْلِي جَمِيعًا؛ فَهُوَ -سُبْحَانَهُ- وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ، وَهُوَ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ.

وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ

وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَكَتَبَهُ

أَبُو يُوسُفَ مُحَمَّدُ بْنُ طَهَ بْنِ شَعْبَانَ

غَفَرَ اللهُ تَعَالَى لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَأَهْلِهِ

تَرْجَمَةُ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ

قَالَ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ الكَبِيْرُ، مُحَدِّثُ الدِّيَارِ المِصْرِيَّةِ وَفَقِيْهُهَا، أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَلاَمَةَ بنِ سَلَمَةَ بنِ عَبْدِ المَلِكِ الأَزْدِيُّ، الحَجْرِيُّ[1]، المِصْرِيُّ، الطَّحَاوِيُّ، الحَنَفِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، مِنْ أَهْلِ قريَةِ طَحَا مِنْ أَعْمَالِ مِصْر.

مَوْلِدُهُ: فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلاَثِيْنَ وَمائَتَيْنِ.

وَسَمِعَ مِنْ: عَبْدِ الغَنِيِّ بْنِ رِفَاعَةَ، وَهَارُوْنَ بْنِ سَعِيْدٍ الأَيْلِيِّ، وَيُوْنُسَ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَى، وَبَحْرِ بْنِ نَصْرٍ الْخَوْلاَنِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ

(١) نسبة إلى قبيلة يقال لها: حَجْرٌ.

الحَكَمِ، وَعِيْسَى بْنِ مَثْرُودٍ، وَإِبْرَاهِيْمَ بْنِ مُنْقِذٍ، وَالرَّبِيْعِ بْنِ سُلَيْمَانَ المُرَادِيِّ، وَخَالِهِ أَبِي إِبْرَاهِيْمَ المُزَنِيِّ[1]، ... وَطَبَقَتِهِمْ.

وَبَرَزَ فِي عِلْمِ الْحَدِيْثِ وَفِي الْفِقْهِ، وَتَفَقَّهَ بِالْقَاضِي أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ الحَنَفِيِّ، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ.

حَدَّثَ عَنْهُ: يُوْسُفُ بْنُ القَاسِمِ المَيَانَجِيُّ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ بَكْرِ بْنِ مَطْرُوحٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ الخَشَّابُ، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْمُقْرِئِ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ الزَّجَّاجُ، وَعَبْدُ الْعَزِيْزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الجَوْهَرِيُّ قَاضِي الصَّعِيدِ،

(١) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني: صاحب الامام الشافعي، من أهل مصر، كان زاهدًا، عالمًا، مجتهدًا، قوي الحجة. توفي سنة/ ٢٦٤/ هـ. «طبقات الشافعية»: (٢/ ٩٣-٩٥).

وَأَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْإِخْمِيمِيُّ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ الحَسَنِ بْنِ عُمَرَ التَّنُوْخِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ المُظَفَّرِ الْحَافِظُ، وَخَلْقٌ سِوَاهُمْ مِنَ الدَّمَاشِقَةِ وَالْمِصْرِيِّينَ وَالرَّحَّالِينَ فِي الْحَدِيْثِ.

وَارْتَحَلَ إِلَى الشَّامِ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَسِتِّيْنَ وَمِائَتَيْنِ.

فَلَقِيَ الْقَاضِي أَبَا خَازِمٍ[1]، وَتفقَّهَ أَيْضًا عَلَيْهِ.

ذَكَرَهُ أَبُو سَعِيْدِ بْنُ يُوْنُسَ، فَقَالَ: كَانَ ثِقَةً ثَبْتًا فَقِيْهًا عَاقِلًا، لَمْ يخلِّفْ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ فِي «طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ»:

وَأَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ أَصْحَابِ

(١) عبد الحميد بن عبد العزيز، أبو خازم: قاض، فرضي، من أهل البصرة، ولي لقضاء بالشام والكوفة وكرخ بغداد. توفي سنة/ ٢٩٢/ هـ. «تاريخ بغداد»: (١١/ ٦٢-٦٧).

أَبِي حَنِيْفَةَ بِمِصْرَ؛ أَخَذَ العِلْمَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي عِمْرَانَ، وَأَبِي خَازِمٍ وَغيرِهِمَا، وَكَانَ شَافِعِيًّا يَقْرَأُ عَلَى أَبِي إِبْرَاهِيْمَ المُزَنِيِّ، فَقَالَ لَهُ يَوْمًا:

وَاللهِ لَا جَاءَ مِنْكَ شَيْءٌ، فَغَضِبَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ ذَلِكَ، وَانْتَقَلَ إِلى ابْنِ أَبِي عِمْرَانَ، فَلَمَّا صَنَّفَ مُخْتَصَرَهُ، قَالَ: رَحِمَ اللهُ أَبَا إِبْرَاهِيْمَ لَوْ كَانَ حَيًّا لكفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ.

صَنَّفَ: «اخْتِلَافُ العُلَمَاءِ»، وَ«الشُّرُوطُ»، وَ«أَحْكَامُ القُرْآنِ»، وَ«مَعَانِي الْآثَارِ».

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ بْنُ زَبْرٍ: قَالَ لِي الطَّحَاوِيُّ:

أَوَّلُ مَنْ كَتَبْتُ عَنْهُ الْحَدِيْثَ: الْمُزَنِيُّ، وَأَخذْتُ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ سِنِيْنَ، قَدِمَ أَحْمَدُ بنُ أَبِي عِمْرَانَ قَاضِيًا عَلَى مِصْرَ، فصَحِبْتُهُ، وَأَخذْتُ بِقَوْلِهِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: قُلْتُ: مَنْ نَظَرَ فِي تَوَالِيفِ هَذَا

الْإِمَامِ عَلِمَ مَحِلَّهُ مِنَ الْعِلْمِ، وَسَعَةَ مَعَارِفِهِ.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: حَضَرَ رَجُلٌ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ الْقَاضِي ابْنِ عَبْدَةَ فَقَالَ:

أَيْشْ رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُوْدٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَبِيْهِ؟ فَحَدَّثْتُهُ بِأَحَادِيثَ، فَقَالَ لِيَ الرَّجُلُ: تَدْرِي مَا تَقُولُ، وَمَا تَتَكَلَّمُ بِهِ؟

قُلْتُ: مَا الخَبَرُ؟

قَالَ: رَأَيْتُكَ الْعَشِيَّةَ مَعَ الْفُقَهَاءِ فِي مَيْدَانِهِمْ، وَرَأَيتُكَ الْآنَ فِي مَيْدَانِ أَهْلِ الْحَدِيْثِ، وَقلَّ مَنْ يَجْمَعُ ذَلِكَ.

فَقُلْتُ: هَذَا مِنْ فَضْلِ اللهِ وَإِنْعَامِهِ.

مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٢٧-٣٣)، ط. الرسالة، بتصرف واختصار.

مَتْنُ الطَّحَاوِيَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ، عَلَمُ الْإِسْلَامِ، حُجَّةُ الْأَنَامِ، أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ الْحَنَفِيُّ الْمِصْرِيُّ:

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، والْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

هَذَا ذِكْرُ بَيَانِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ: أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ الْكُوفِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَا يَعْتَقِدُونَ

مِنْ أُصُولِ الدِّينِ وَيَدِينُونَ بِهِ رَبَّ الْعَالَمِينَ.

نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ[١]، مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ:

(١) (ابْنُ بَازٍ): قوله: (نقول في توحيد الله . . .): إلخ اعلم أن التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب، ينقسم إلى أقسام ثلاثة حسب استقراء النصوص من الكتاب والسنة وحسب واقع المكلفين:
القسم الأول: توحيد الربوبية: وهو: توحيد الله بأفعاله سبحانه، وهو الإيمان بأنه الخالق، الرازق المدبر لأمور خلقه، المتصرف في شئونهم في الدنيا والآخرة، لا شريك له في ذلك، كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣]، الآية، وهذا النوع قد أقر به المشركون عباد الأوثان - وإن جحد أكثرهم البعث والنشور - ولم يدخلهم في الإسلام؛ لشركهم بالله في العبادة وعبادتهم الأصنام والأوثان معه سبحانه، وعدم إيمانهم بالرسول محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم.
القسم الثاني: توحيد العبادة: ويسمى توحيد =

. . . . . .

= الألوهية، وهي العبادة، وهذا القسم هو الذي أنكره المشركون فيما ذكر الله عنهم بقوله: ﴿وَعَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٤، ٥]، وأمثالها كثير، وهذا القسم يتضمن إخلاص العبادة لله وحده، والإيمان بأنه المستحق لها، وأن عبادة ما سواه باطلة؛ وهذا هو معنى: لا إله إلا الله؛ فإن معناها: لا معبود بحق إلا الله؛ كما قال الله ﷻ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، الآية.
القسم الثالث: توحيد الأسماء والصفات: وهو: الإيمان بكل ما ورد في كتاب الله العزيز، وفي السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ من أسماء الله وصفاته، وإثباتها لله سبحانه على الوجه الذي يليق به؛ مِنْ غير تحريف ولا تعطيل، وَمِنْ غير تكييف ولا تمثيل؛ كما قال الله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤]، وقال سبحانه: =

. . . . . .

= ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال سبحانه في سورة النحل: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠]، والآيات في هذا المعنى كثيرة، والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى الذي لا نقص فيه، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة مِنْ أصحاب الرسول ﷺ وأتباعهم بإحسان؛ يُمِرُّونَ آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت، ويثبتون معانيها لله سبحانه إثباتًا بريئًا من التمثيل، وينزهون الله سبحانه عن مشابهة خلقه تنزيهاً بريئًا مِنَ التعطيل، وبما قالوا تجتمع الأدلة مِنَ الكتاب والسنة، وتقوم الحجة على مَنْ خالفهم، وهم المذكورون في قوله سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، جعلنا الله منهم بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، والله المستعان.

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا شَيْءَ مِثْلُهُ، وَلَا شَيْءَ يُعْجِزُهُ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ، قَدِيمٌ بِلَا ابْتِدَاءٍ[١]، دَائِمٌ بِلَا انْتِهَاءٍ.

(١) (ابْنُ بَازٍ): قوله: (قديم بلا ابتداء):
هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله الحسنى؛ كما نبه عليه الشارح رحمه الله، وغيره، وإنما ذكره كثير مِنْ علماء الكلام؛ ليثبتوا به وجوده قبل كل شيء، وأسماءُ الله توقيفية، لا يجوز إثبات شيء منها إلا بالنص من الكتاب العزيز أو السنة الصحيحة، ولا يجوز إثبات شيء منها بالرأي، كما نص على ذلك أئمة السلف الصالح، ولفظ القديم لا يدل على المعنى الذي أراده أصحاب الكلام؛ لأنه يُقصَدُ به في اللغة العربية: المتقدم على غيره، وإن كان مسبوقًا بالعدم، كما في قوله سبحانه: ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وإنما يدل على المعنى الحق بالزيادة التي ذكرها المؤلف وهو قوله: (قديم بلا ابتداء)، ولكن لا ينبغي عَدُّهُ في أسماء الله الحسنى؛ لعدم ثبوته من جهة النقل، ويغني عنه اسمه سبحانه (الأول)، كما =

لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ، لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ، وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ، حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَيُّومٌ لَا يَنَامُ، خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مُؤْنَةٍ، مُمِيتٌ بِلَا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بِلَا مَشَقَّةٍ.

مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزْدَدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَاتِهِ.

وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيًّا كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا، لَيْسَ [بَعْدَ][1] خَلْقِ الْخَلْقِ اسْتَفَادَ اسْمَ «الْخَالِقِ»، وَلَا بِإِحْدَاثِهِ الْبَرِيَّةَ اسْتَفَادَ اسْمَ «الْبَارِئِ»، لَهُ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَى

= قال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، والله وَلِيُّ التوفيق.

(١) في (أ)، (ب)، (ج)، (د): «منذ»، وما أثبته من (ط).

الْخَالِقِيَّةِ[1] وَلَا مَخْلُوقَ، وَكَمَا أَنَّهُ «مُحْيِي الْمَوْتَى» بَعْدَ مَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الِاسْمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ «الْخَالِقِ» قَبْلَ إِنْشَائِهِمْ؛ ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ؛ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

خَلَقَ الْخَلْقَ بِعِلْمِهِ، وَقَدَّرَ لَهُمْ أَقْدَارًا، وَضَرَبَ لَهُمْ آجَالًا، وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ[2] قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ.

وَأَمَرَهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَعْصِيَتِهِ.

وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِقُدْرَتِهِ[3] وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ

(١) في (ب)، (ج)، (د): «الخالق»، وما أثبته من (أ).
(٢) في: (أ)، (د): «شيء من أفعالهم».
(٣) في (ج): «بقدره»، وفي (ط): «بتقديره»، وما أثبته من (أ)، و(ب)، و(د).

تَنْفُذُ؛ لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ؛ فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلًا، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَخْذُلُ وَيَبْتَلِي عَدْلًا، وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَدْلِهِ.

وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ؛ لَا رَادَّ لِقَضَائِهِ، وَلَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، وَلَا غَالِبَ لِأَمْرِهِ.

آمَنَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ وَأَيْقَنَّا أَنَّ كُلًّا مِنْ عِنْدِهِ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُصْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى، [وَأَنَّهُ][1] خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِمَامُ الْأَتْقِيَاءِ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ، وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكُلُّ دَعْوَى النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَغَيٌّ وَهَوًى[2]، وَهُوَ

(١) ليست في النسخ المخطوطة وهي من: (ط).
(٢) هذه الجملة ساقطة من (ج)، وفي: (أ)، (ب)، (د): «وكل دعوى نبوة بعد نبوته»، وما أثبته من: (ط).

الْمَبْعُوثُ إِلَى عَامَّةِ الْجِنِّ وَكَافَّةِ الْوَرَى بِالْحَقِّ وَالْهُدَى، وَبِالنُّورِ وَالضِّيَاءِ.

وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْهُ بَدَا بِلَا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحْيًا، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا؛ وَأَيْقَنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ، فَمَنْ سَمِعَهُ فَزَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرَ؛ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]؛ فَلَمَّا أَوْعَدَ اللَّهُ بِسَقَرَ لِمَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، عَلِمْنَا [وَأَيْقَنَّا][1] أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ.

وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فَقَدْ كَفَرَ؛ فَمَنْ أَبْصَرَ هَذَا اعْتَبَرَ، وَعَنْ مِثْلِ قَوْلِ

(١) ليست في النسخ المخطوطة وهي من: (ط).

الْكُفَّارِ انْزَجَرَ، وَعَلِمَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى بِصِفَاتِهِ لَيْسَ كَالْبَشَرِ.

وَالرُّؤْيَةُ حَقٌّ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ بِغَيْرِ إِحَاطَةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ رَبِّنَا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وَتَفْسِيرُهُ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلِمَهُ؛ وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَعْنَاهُ عَلَى مَا أَرَادَ؛ لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِآرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَائِنَا؛ فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلَّمَ لِلَّهِ ﷻ، وَلِرَسُولِهِ ﷺ وَرَدَّ عِلْمَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى عَالِمِهِ.

وَلَا تَثْبُتُ قَدَمُ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ؛ فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَقْنَعْ بِالتَّسْلِيمِ فَهْمُهُ، حَجَبَهُ مَرَامُهُ عَنْ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ، فَيَتَذَبْذَبُ بَيْنَ: الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّصْدِيقِ

وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ؛ مُوَسْوَسًا، تَائِهًا، شَاكًّا[1]؛ لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاحِدًا مُكَذِّبًا.

وَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنِ اعْتَبَرَهَا مِنْهُمْ بِوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ؛ إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ كُلِّ مَعْنًى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ بِتَرْكِ التَّأْوِيلِ وَلُزُومِ التَّسْلِيمِ وَعَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ[2].

وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ؛ فَإِنَّ رَبَّنَا جَلَّ وَعَلَا مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْوَحْدَانِيَّةِ، مَنْعُوتٌ بِنُعُوتِ الْفَرْدَانِيَّةِ، لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَرِيَّةِ، وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ

(١) في: (أ) زيادة: «زائغًا» قبل «شاكًّا»، وفي: (ج)، و(د) بعدها.

(٢) في المخطوطات الأربع: «المرسلين»، وكذلك أشار إلى ذلك العلامة الألباني في النسخ التي تحت يده، وما أثبتناه من (ش).

وَالْغَايَاتِ[1]، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ،

(١) (ابْنُ بَازٍ): قوله: (وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات):
هذا الكلام فيه إجمال قد يستغله أهل التأويل والإلحاد في أسماء الله وصفاته، وليس لهم بذلك حجة؛ لأن مراده ﷻ تنزيه الباري سبحانه عن مشابهة المخلوقات، لكنه أتى بعبارة مجملة تحتاج إلى تفصيل؛ حتى يزول الاشتباه؛ فمراده بالحدود؛ يعني التي يعلمها البشر، فهو سبحانه لا يعلم حدوده إلا هو سبحانه؛ لأن الخلق لا يحيطون به علمًا كما قال ﷻ في سورة طه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ومَنْ قال مِنَ السلف بإثبات الحد في الاستواء أو غيره، فمراده: حد يعلمه الله سبحانه، ولا يعلمه العِبَادُ.
وأما (الغايات والأركان والأعضاء والأدوات): فمراده ﷻ: تنزيهه عن مشابهة المخلوقات في حكمته وصفاته الذاتية؛ مِنَ الوجه واليد والقدم ونحو ذلك، فهو سبحانه، موصوف بذلك، لكن ليست =

= صفاته مثل صفات الخلق، ولايعلم كيفيتها إلا هو سبحانه، وأهل البدع يطلقون مثل هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم الله بها وأثبتها لنفسه؛ حتى لا يفتضحوا وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق، والمؤلف الطحاوي ﷻ لم يقصد هذا المقصد لكونه من أهل السنة المثبتين لصفات الله، وكلامه في هذه العقيدة يفسر بعضه بعضًا، ويصدق بعضه بعضًا ويُفَسَّرُ مُشْتَبِهُهُ بِمُحْكَمِهِ.
وهكذا قوله: (لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات): مراده الجهات الست المخلوقة، وليس مراده نفي علو الله واستوائه على عرشه؛ لأن ذلك ليس داخلًا في الجهات الست؛ بل هو فوق العالم ومحيط به، وقد فطر الله عباده على الإيمان بعلوه سبحانه وأنه في جهة العلو، وأجمع أهل السنة والجماعة مِنْ أصحاب النبي ﷺ وأتباعهم بإحسان على ذلك، والأدلة مِنَ الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة كلها تدل على أنه في العلو سبحانه، فتنبه لهذا الأمر العظيم أيها القارئ الكريم، واعلم أنه الحق وما سواه باطل، والله ولي التوفيق.

لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السِّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ.

وَالْمِعْرَاجُ حَقٌّ، وَقَدْ أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقَظَةِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]، فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى[1].

وَالْحَوْضُ الَّذِي أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ حَقٌّ.

وَالشَّفَاعَةُ الَّتِي ادَّخَرَهَا لَهُمْ حَقٌّ كَمَا رُوِيَ فِي الْأَخْبَارِ.

وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ.

(١) «فصلى الله عليه . . .» ليست في المخطوطات، وهي من (ط).

وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى - فِيمَا لَمْ يَزَلْ - عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً؛ فَلَا يُزَادُ[1] فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ، وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ.

وَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ.

وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ.

وَالسَّعِيدُ: مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالشَّقِيُّ: مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللهِ تَعَالَى.

وَأَصْلُ الْقَدَرِ سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ؛ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى ذَلِكَ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَالتَّعَمُّقُ وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ ذَرِيعَةُ الْخِذْلَانِ، وَسُلَّمُ الْحِرْمَانِ، وَدَرَجَةُ الطُّغْيَانِ؛ فَالْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا

(١) هكذا في المخطوطات، وفي (ش)، وأما في (ط): «يزداد».

وَفِكْرًا وَوَسْوَسَةً؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَوَى عِلْمَ الْقَدَرِ عَنْ أَنَامِهِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ؛ وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ.

فَهَذَا جُمْلَةُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُنَوَّرٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ[1]؛ فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ

(١) (ابْنُ بَازٍ): مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بالعلم المفقود: هو علم الغيب، وهو مختص بالله ﷻ، ومَنِ ادعاه مِنَ الناس كفر؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله ﷻ: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ =

كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ؛ وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ.

وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ؛

= [النمل: ٦٥]، وقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**مَفَاتِحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ**، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤]، الآية.

والأحاديث صحيحة كثيرة وردت في الباب، تدل على أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يعلم الغيب، مع أنه أفضل الخلق، وسيد الرسل، فغيره مِنْ باب أولى، وهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يعلم مِنْ ذلك إلا ما عَلَّمَهُ إياه سبحانه، وَلَمَّا تكلم أهل الإفك في عائشة رضي الله عنها لم يعلم براءتها إلا بنزول الوحي، وَلَمَّا ضاع عِقْدُهَا في بعض أسفاره صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث جماعة في طلبه، ولم يعلم مكانه؛ حتى أقاموا البعير فوجدوه تحته، والأدلة مِنَ الكتاب والسنة في هذا كثيرة، والحمد لله.

فَلَوِ اجْتَمَعَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ أَنَّهُ كَائِنٌ لِيَجْعَلُوهُ غَيْرَ كَائِنٍ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ لِيَجْعَلُوهُ كَائِنًا لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ؛ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَمَا أَخْطَأَ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ، وَمَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ.

وَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ سَبَقَ عِلْمُهُ فِي كُلِّ كَائِنٍ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَدَّرَ ذَلِكَ تَقْدِيرًا مُحْكَمًا مُبْرَمًا؛ لَيْسَ فِيهِ نَاقِضٌ، وَلَا مُعَقِّبٌ، وَلَا مُزِيلٌ، وَلَا مُغَيِّرٌ، وَلَا مُحَوِّلٌ[1]، وَلَا نَاقِصٌ، وَلَا زَائِدٌ مِنْ خَلْقِهِ فِي سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ؛ وَذَلِكَ مِنْ عُقُدِ الْإِيمَانِ، وَأُصُولِ الْمَعْرِفَةِ، وَالِاعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُبُوبِيَّتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَخَلَقَ

(١) زيادة في المخطوطات، وليست في (ط)، (ش).

كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨].

فَوَيْلٌ لِمَنْ صَارَ للهِ تَعَالَى فِي الْقَدَرِ خَصِيمًا، وَأَحْضَرَ للنَّظَرِ فِيهِ قَلْبًا سَقِيمًا، لَقَدِ الْتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الْغَيْبِ سِرًّا كَتِيمًا، وَعَادَ بِمَا قَالَ فِيهِ أَفَّاكًا أَثِيمًا.

وَالْعَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ حَقٌّ، وَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ الْعَرْشِ وَمَا دُونَهُ، مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ، وَقَدْ أَعْجَزَ عَنِ الْإِحَاطَةِ خَلْقُهُ.

وَنَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا، إِيمَانًا، وَتَصْدِيقًا، وَتَسْلِيمًا.

وَنُؤْمِنُ بِالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّبِيِّينَ، وَالْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ.

وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا

بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ[1].

وَلَا نَخُوضُ فِي اللَّهِ، وَلَا نُمَارِي فِي دِينِ اللهِ، وَلَا نُجَادِلُ فِي الْقُرْآنِ، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، فَعَلَّمَهُ سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدًا ﷺ، وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُسَاوِيهِ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا نَقُولُ بِخَلْقِهِ، وَلَا نُخَالِفُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ.

وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ[2]، وَلَا نَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ

(١) في (أ) زيادة بعدها «غير مكذبين»، وفي (د): «غير منكرين».

(٢) (ابْنُ بَازٍ): قوله: (ولا نكفر أحدًا مِنْ أهل القبلة بذنب ما لم يستحله):
مراده رَحِمَهُ اللَّهُ: أن أهل السنة والجماعة لا يكفرون المسلم الموحد المؤمن بالله واليوم الأخر بذنب يرتكبه؛ =

عَمِلَهُ، وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ، وَلَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ،

= كالزنا وشرب الخمر والربا وعقوق الوالدين وأمثال ذلك ما لم يستحل ذلك، فإن استحله كفر؛ لكونه بذلك مكذبًا لله ولرسوله خارجًا عن دينه، أما إذا لم يستحل ذلك فإنه لا يكفر عند أهل السنة والجماعة؛ بل يكون ضعيف الإيمان، وله حكم ما تعاطاه مِنَ المعاصي في التفسيق وإقامة الحدود وغير ذلك حسبما جاء في الشرع المطهر، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج والمعتزلة ومَنْ سلك مسلكهم الباطل، فإن الخوارج يُكَفِّرُون بالذنوب، والمعتزلة يجعلونه في منزلة بين المنزلتين؛ يعني بين الإسلام والكفر في الدنيا، وأما في الآخرة فيتفقون مع الخوارج بأنه مخلد في النار، وقول الطائفتين باطل بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وقد التبس أمرهما على بعض الناس؛ لقلة علمه، ولكن أمرهما بحمد الله واضح عند أهل الحق كما بينا، وبالله التوفيق.

وَلَا نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ[1]، وَنَسْتَغْفِرُ لِمُسِيئِهِمْ،

(١) (ابْنُ بَازٍ): مراده رَحِمَهُ اللَّهُ: إلا مَنْ شهد له الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالجنة؛ كالعشرة ونحوهم، كما يأتي ذلك في آخر كلامه، مع العلم بأن مِنْ عقيدة أهل السنة والجماعة: الشهادة للمؤمنين والمتقين على العموم بأنهم مِنْ أهل الجنة، وأن الكفار والمشركين والمنافقين مِنْ أهل النار، كما دلت على ذلك الآيات الكريمات والسنة المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ﴾ [الطور: ١٧]، وقوله ﷻ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [التوبة: ٧٢]، في آيات كثيرات تدل على هذا المعنى، وقوله سبحانه في الكفار: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر: ٣٦]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥]، في آيات أخرى تدل على هذا المعنى، وبالله التوفيق.

وَنَخَافُ عَلَيْهِمْ، وَلَا نُقَنِّطُهُمْ.

وَالْأَمْنُ وَالْإِيَاسُ يَنْقُلَانِ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ.

وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ[1].

(١) (ابْنُ بَازٍ): هذا الحصر فيه نظر؛ فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما، فإن كان ينطق بهما دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره، وقد يخرج مِنْ الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بَيَّنَهَا أهل العلم في باب حكم المرتد؛ مِنْ ذلك: طعنه في الإسلام، أو في النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو استهزاؤه بالله ورسوله، أو بكتابه، أو بشيء من شرعه سبحانه؛ لقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦]، وَمِنْ ذلك عبادته للأصنام أو الأوثان أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم وطلبه منهم المدد والعون ونحو ذلك؛ لأن هذا يناقض قول لا إله إلا الله؛ لأنها تدل =

وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ[1].

= على أن العبادة حق لله وحده، ومنها الدعاء والاستغاثة والركوع والسجود والذبح والنذر ونحو ذلك، فمن صرف منها شيئًا لغير الله مِنَ الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم مِنَ المخلوقين فقد أشرك بالله، ولم يحقق قول لا إله إلا الله، وهذه المسائل كلها تخرجه مِنَ الإسلام بإجماع أهل العلم، وهي ليست مِنْ مسائل الجحود، وأدلتها معلومة مِنْ الكتاب والسنة، وهناك مسائل أخرى كثيرة يكفر بها المسلم، وهي لا تسمى جحودًا، وقد ذكرها العلماء في باب حكم المرتد، فراجعها إن شئت، وبالله التوفيق.

(١) (ابْنُ بَازٍ): هذا التعريف فيه نظر وقصور؛ والصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة: أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك مِنَ الكتاب والسنة أكثر مِنْ أن تحصر، وقد ذكر الشارح ابن أبي العز جملة منها، فراجعها إن شئت. =

وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ.

وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ[1]،

= وإخراج العمل مِنَ الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظيًا، بل هو لفظي ومعنوي ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها مَنْ تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة، والله المستعان.

(١) (ابْنُ بَازٍ): قوله: (والإيمان واحد وأهله في أصله سواء):
هذا فيه نظر؛ بل هو باطل، فليس أهل الإيمان فيه سواء، بل هم متفاوتون تفاوتًا عظيمًا، فليس إيمان الرسل كإيمان غيرهم، كما أنه ليس إيمان الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مثل إيمان غيرهم، وهكذا ليس إيمان المؤمنين كإيمان الفاسقين، وهذا التفاوت بحسب ما في القلب مِنَ العلم بالله وأسمائه وصفاته وما شرعه لعباده، وهو قول أهل السنة والجماعة، خلافًا للمرجئة وَمَنْ قال بقولهم، والله المستعان.

وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ[1] وَالتُّقَى، وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى، وَمُلَازَمَةِ الْأَوْلَى.

وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ أَوْلِيَاءُ الرَّحْمَنِ، وَأَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَطْوَعُهُمْ وَأَتْبَعُهُمْ لِلْقُرْآنِ.

وَالْإِيمَانُ هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ[2]، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ مِنَ اللهِ تَعَالَى.

وَنَحْنُ مُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَلَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ، وَنُصَدِّقُهُمْ كُلَّهُمْ عَلَى مَا جَاؤُوا بِهِ.

وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي النَّارِ، لَا يُخَلَّدُونَ؛ إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ مُؤْمِنِينَ، وَهُمْ فِي

(١) ليست في (أ)، وفي: (ب)، (ج)، (د): «بالحقيقة»، وما أثبته من (ط)، و(ش).
(٢) في المخطوطات زيادة: «والبعث بعد الموت».

مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ -بِقَدْرِ جِنَايَتِهِمْ[1]- بِعَدْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ، وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ؛ وَذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَلَّى[2] أَهْلَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْهُمْ فِي الدَّارَيْنِ كَأَهْلِ نُكْرَتِهِ الَّذِينَ خَابُوا مِنْ هِدَايَتِهِ وَلَمْ يَنَالُوا مِنْ وَلَايَتِهِ[3].

اللَّهُمَّ يَا وَلِيَّ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ ثَبِّتْنَا[4] عَلَى

(١) زيادة من: (أ)، (ج)، (د).
(٢) في المخطوطات، و(ش): «مولى»، وما أثبته من: (ط).
(٣) «الْوِلَايَةُ»؛ بِالْكَسْرِ: السُّلْطَانُ، و«الْوَلَايَةُ»؛ بالفتح: النُّصْرَةُ. «لسان».
(٤) في المخطوطات: «مسكنا»، وما أثبته من: (ط)، و(ش)، وقد أشار العلامة أحمد شاكر إلى اختلاف النسخ في ذلك.

الْإِسْلَامِ حَتَّى نَلْقَاكَ بِهِ.

وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ.

وَلَا نُنَزِّلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا، وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ، وَلَا بِشِرْكٍ، وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَلَا نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَّا مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ.

وَلَا نَرَى الْخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلَاةِ أُمُورِنَا وَإِنْ جَارُوا، وَلَا نَدْعُو عَلَيْهِمْ، وَلَا نَنْزِعُ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِمْ، وَنَرَى طَاعَتَهُمْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ ﷻ فَرِيضَةً؛ مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةٍ، وَنَدْعُو لَهُمْ بِالصَّلَاحِ وَالْمُعَافَاةِ[1].

(١) في (أ): «بالصلاح والنجاح والمعافاة».

وَنَتَّبِعُ السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَنَجْتَنِبُ الشُّذُوذَ، وَالْخِلَافَ، وَالْفُرْقَةَ.

وَنُحِبُّ أَهْلَ الْعَدْلِ وَالْأَمَانَةِ، وَنُبْغِضُ أَهْلَ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ.

وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ؛ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ.

وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ.

وَالْحَجُّ وَالْجِهَادُ فَرْضَانِ[1] مَاضِيَانِ مَعَ أُولِي الْأَمْرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ - إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، لَا يُبْطِلُهُمَا شَيْءٌ وَلَا يَنْقُضُهُمَا.

وَنُؤْمِنُ بِالْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُمْ عَلَيْنَا حَافِظِينَ.

(١) زيادة في المخطوطات، وليست في (ط)، و(ش).

وَنُؤْمِنُ بِمَلَكِ الْمَوْتِ الْمُوَكَّلِ بِقَبْضِ أَرْوَاحِ الْعَالَمِينَ.

وَبِعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ[1] لِمَنْ كَانَ لَهُ أَهْلًا.

وَسُؤَالِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ لِلْمَيِّتِ[2] فِي قَبْرِهِ عَنْ: رَبِّهِ، وَدِينِهِ، وَنَبِيِّهِ، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَالْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النِّيرَانِ.

وَنُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ، وَجَزَاءِ الْأَعْمَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْعَرْضِ، وَالْحِسَابِ، وَقِرَاءَةِ الْكِتَابِ، وَالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ[3].

(١) زيادة من: (ب)، (د).
(٢) زيادة في المخطوطات، وليست في (ط)، و(ش).
(٣) جاء في (أ)، و(د) بعدها: «يوزن به أعمال المؤمنين من الخير والشر والطاعة والمعصية».

وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا، وَلَا تَبِيدَانِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ قَبْلَ خَلْقِ[1] الْخَلْقِ، وَخَلَقَ لَهُمَا أَهْلًا، فَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ فَضْلًا مِنْهُ، وَمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ إِلَى النَّارِ عَدْلًا مِنْهُ.

وَكُلٌّ يَعْمَلُ لِمَا قَدْ فُرِغَ لَهُ، وَصَائِرٌ إِلَى مَا خُلِقَ لَهُ.

وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مُقَدَّرَانِ عَلَى الْعِبَادِ.

وَالِاسْتِطَاعَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنْ نَحْوِ التَّوْفِيقِ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْمَخْلُوقُ بِهِ، تَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا الِاسْتِطَاعَةُ مِنْ جِهَةِ الصِّحَّةِ، وَالْوُسْعِ، وَالتَّمَكُّنِ، وَسَلَامَةِ الْآلَاتِ، فَهِيَ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَبِهَا يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ، وَهُوَ كَمَا

(١) زيادة من: (ج).

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ هِيَ خَلْقُ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ.

وَلَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا يُطِيقُونَ، وَلَا يُطِيقُونَ إِلَّا مَا كَلَّفَهُمْ[1]؛ وَهُوَ تَفْسِيرُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»؛ نَقُولُ: لَا حِيلَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا حَرَكَةَ لِأَحَدٍ، وَلَا تَحَوُّلَ لِأَحَدٍ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ لِأَحَدٍ عَلَى إِقَامَةِ طَاعَةِ اللَّهِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهَا إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللهِ.

وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعِلْمِهِ،

(١) (ابْنُ بَازٍ): هذا غير صحيح؛ بل المُكَلَّفُونَ يُطِيقُونَ أكثر مما كلفهم به سبحانه، ولكنه ﷻ لَطَفَ بعباده وَيَسَّرَ عليهم، ولم يجعل عليهم في دينهم حرجًا فضلًا منه وإحسانًا، والله وَلِيُّ التوفيق.

وَقَضَائِهِ، وَقَدَرِهِ؛ غَلَبَتْ مَشِيئَتُهُ الْمَشِيئَاتِ كُلَّهَا، وَغَلَبَ قَضَاؤُهُ الْحِيَلَ كُلَّهَا، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ أَبَدًا، تَقَدَّسَ عَنْ كُلِّ سَوْءٍ وَحَيْنٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَشَيْنٍ، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ وَصَدَقَاتِهِمْ مَنْفَعَةٌ لِلْأَمْوَاتِ.

وَاللهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.

وَيَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَا يَمْلِكُهُ شَيْءٌ.

وَلَا غِنَى عَنِ اللهِ تَعَالَى طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَمَنِ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَقَدْ كَفَرَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الْحَيْنِ[1].

(١) في (أ): «فقد كفر وكان من أهل الخسران»، وفي (ج): «فقد كفر وكان من أهل الجحيم»، وفي (د)، «فقد كفر وكان من أهل الخسران والجحيم»، =

وَاللَّهُ تَعَالَى يَغْضَبُ وَيَرْضَى لَا كَأَحَدٍ مِنَ الْوَرَى.

وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ، وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلَا نَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَنَرَى[1] حُبَّهُمْ دِينًا، وَإِيمَانًا، وَإِحْسَانًا، وَبُغْضَهُمْ كُفْرًا، وَنِفَاقًا، وَطُغْيَانًا.

وَنُثْبِتُ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوَّلًا: لِأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه؛ تَفْضِيلًا لَهُ وَتَقْدِيمًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثُمَّ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، ثُمَّ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

= وما أثبته من: (ط)، و(ش).
و«الْحَيْنُ»: الهلاكُ؛ حَانَ يَحِينُ حَيْنًا، وكلُّ شيءٍ لَمْ يُوَقَّتْ لِلرَّشَادِ فَقَدْ حَانَ حَيْنًا. «العين» (٣/ ٣٠٤).

(١) هكذا في المخطوطات: «ونرى حبهم دينًا ...»، وفي (ط)، و(ش): «وحبهم دين ...».

أَجْمَعِينَ، وَهُمُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالْأَئِمَّةُ الْمَهْدِيُّونَ[1].

وَأَنَّ الْعَشَرَةَ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبَشَّرَهُمْ بِالْجَنَّةِ نَشْهَدُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ عَلَى مَا شَهِدَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ؛ وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدٌ، وَسَعِيدٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ عَامِرُ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَزْوَاجِهِ الطَّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَسٍ، وَذُرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِينَ مِنْ كُلِّ رِجْسٍ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ.

وَعُلَمَاءُ السَّلَفِ مِنَ الصَّالِحِينَ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ

(١) جاء بعدها في (أ)، «الذين قضوا بالحق، وكانوا به يعدلون».

بَعْدَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْأَثَرِ، وَأَهْلِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، لَا يُذْكَرُونَ إِلَّا بِالْجَمِيلِ، وَمَنْ ذَكَرَهُمْ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلِ.

وَلَا نُفَضِّلُ أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَنَقُولُ: نَبِيٌّ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ.

وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَ مِنْ كَرَامَاتِهِمْ وَصَحَّ عَنِ الثِّقَاتِ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ.

وَنُؤْمِنُ بِأَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْهَا[1] خُرُوجُ الدَّجَّالِ، وَنُزُولُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عليه السلام مِنَ السَّمَاءِ، وَنُؤْمِنُ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَخُرُوجِ دَابَّةِ الْأَرْضِ مِنْ مَوْضِعِهَا.

(١) هكذا في (أ): «منها»، وفي (ط): «من».

وَلَا نُصَدِّقُ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ[1] الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ.

وَنَرَى الْجَمَاعَةَ حَقًّا وَصَوَابًا، وَالْفُرْقَةَ زَيْغًا وَعَذَابًا.

وَدِينُ اللَّهِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَاحِدٌ؛ وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥][2]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ، وَالتَّقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ،

(١) في المخطوطات: «بخلاف»، وما أثبته من: (ط)، و(ش).

(٢) زيادة من: (أ)، و(ج)، و(د)، وليست في (ب)، و(ط)، و(ش).

وَبَيْنَ الْجَبْرِ وَالْقَدَرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَاسِ.

فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَآءُ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ.

وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى الْإِيمَانِ، وَيَخْتِمَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلُ: الْمُشَبِّهَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ[1]، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَبْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَحَالَفُوا الضَّلَالَةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بُرَآءُ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضُلَّالٌ وَأَرْدِيَاءُ، [وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ][2].

(١) زيادة من: (ط)، و(ش)، وليست في المخطوطات.
(٢) من (ط)، و(ش).
وبعد، ، فهذا هو آخر هذا المختصر النافع، وقد تم =

☆ ☆ ☆

= الفراغ من ضبطه وتحقيقه يوم الجمعة السادس عشر من شوال عام ١٤٣٤ من هجرة الحبيب المصطفى ﷺ، الموافق الثالث والعشرين من أغسطس عام ٢٠١٣ من الميلاد، والحمد لله رب العالمين.

لاَمِيَّةُ شَيْخِ الْإِسْلاَمِ

يَا سَائِلِي عَنْ مَذْهَبِي وَعَقِيدَتِي
رُزِقَ الْهُدَى مَنْ لِلْهِدَايَةِ يَسْأَلُ
اسْمَعْ كَلامَ مُحَقِّقٍ فِي قَوْلِهِ
لَا يَنْثَنِي عَنْهُ وَلَا يَتَبَدَّلُ
حُبُّ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ لِي مَذْهَبٌ
وَمَوَدَّةُ الْقُرْبَى بِهَا أَتَوَسَّلُ
وَلِكُلِّهِمْ قَدْرٌ وَفَضْلٌ سَاطِعٌ
لَكِنَّمَا الصِدِّيقُ مِنْهُمْ أَفْضَلُ
وَأَقُولُ فِي الْقُرْآنِ مَا جَاءَتْ بِهِ
آيَاتُهُ فَهُوَ الْكَرِيمُ الْمُنْزَلُ
وَأَقُولُ: قَالَ اللهُ جَلَّ جَلَالُهُ
وَالْمُصْطَفَى الْهَادِي وَلَا أَتَأَوَّلُ

وَجَمِيعُ آيَاتِ الصِّفَاتِ أُمِرُّهَا
حَقًّا كَمَا نَقَلَ الطِّرَازُ الْأَوَّلُ
وَأَرُدُّ عُهْدَتَهَا إِلَى نُقَّالِهَا
وَأَصُونُهَا عَنْ كُلِّ مَا يُتَخَيَّلُ
قُبْحًا لِمَنْ نَبَذَ الْقُرَانَ وَرَاءَهُ
وَإِذَا اسْتَدَلَّ يَقُولُ قَالَ الْأَخْطَلُ
وَالْمُؤْمِنُونَ يَرَوْنَ حَقًّا رَبَّهُمْ
وَإِلَى السَّمَاءِ بِغَيرِ كَيْفٍ يَنْزِلُ
وَأُقِرُّ بِالْمِيزَانِ وَالْحَوْضِ الَّذِي
أَرْجُو بِأَنِّي مِنْهُ رِيًّا أَنْهَلُ
وَكَذَا الصِّرَاطُ يُمَدُّ فَوْقَ جَهَنَّمٍ
فَمُوَحِّدٌ نَاجٍ وَآخَرُ مُهْمَلُ
وَالنَّارُ يَصْلَاهَا الشَّقِيُّ بِحِكْمَةٍ
وَكَذَا التَّقِيُّ إِلَى الْجِنَانِ سَيَدْخُلُ

وَلِكُلِّ حَيٍّ عَاقِلٍ فِي قَبْرِهِ
عَمَلٌ يُقَارِنُهُ هُنَاكَ وَيُسْأَلُ
هَذَا اعْتِقَادُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ
وَأَبِي حَنِيفَةَ ثُمَّ أَحْمَدَ يُنْقَلُ
فَإِنِ اتَّبَعْتَ سَبِيلَهُمْ فَمُوَفَّقٌ
وَإِنِ ابْتَدَعْتَ فَمَا عَلَيْكَ مُعَوَّلُ

☆ ☆ ☆

مَنْظُومَةُ: «أَعْبَادَ الْمَسِيحِ»
لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ

أَعْبَادَ الْمَسِيحِ لَنَا سُؤَالُ
نُرِيدُ جَوَابَهُ مِمَّنْ وَعَاهُ
إِذَا مَاتَ الْإِلَهُ بِصُنْعِ قَوْمٍ
أَمَاتُوهُ فَمَا هَذَا الْإِلَهُ؟
وَهَلْ أَرْضَاهُ مَا نَالُوهُ مِنْهُ؟
فَبُشْرَاهُمْ إِذَا نَالُوا رِضَاهُ
وَإِنْ سَخِطَ الَّذِي فَعَلُوهُ فِيهِ
فَقُوَّتُهُمْ إِذًا أَوْهَتْ قُوَاهُ
وَهَلْ بَقِيَ الْوُجُودُ بِلَا إِلَهٍ
سَمِيعٍ يَسْتَجِيبُ لِمَنْ دَعَاهُ؟

وَهَلْ خَلَتِ الطِّبَاقُ السَّبْعُ لَمَّا
ثَوَى تَحتَ التُّرَابِ وَقَدْ عَلاَهُ[1]
وَهَلْ خَلَتِ الْعَوَالِمُ مِنْ إِلَهٍ
يُدَبِّرهَا، وَقَدْ سُمِرَتْ يَدَاهُ؟
وَكَيْفَ تَخَلَّتِ الأَمْلَاكُ عَنْهُ[2]
بِنَصْرِهِمُ، وَقَدْ سَمِعُوا بُكَاهُ؟
وَكَيْفَ أَطَاقَتِ الْخَشَبَاتُ حَمْلَ الْ
إِلَهِ الْحَقِّ شُدَّ عَلَى قَفَاهُ؟
وَكَيْفَ دَنَا الْحَدِيدُ إِلَيْهِ حَتَّى
يُخَالِطَهُ، وَيَلْحَقَهُ أَذَاهُ؟

(١) «ثَوَى»: الثَّواءُ: طولُ المُقام بِالْمَكَانِ، وأَثْوَيْت بِهِ: أَطلت الإِقامة بِهِ. «لسان».
(٢) جَمْعُ مَلِك: أَمْلَاك وَمُلُوك، وَجَمْعُ: مِلْك أَمْلَاك، ويُجمع المَلَك أملاكًا وملائك. «جمهرة اللغة».

وَكَيْفَ تَمَكَّنَتْ أَيْدِي عِدَاهُ
وَطَالَتْ حَيْثُ قَدْ صَفَعُوا قَفَاهُ؟
وَهَلْ عَادَ الْمَسِيحُ إِلَى حَيَاةٍ
أَمِ الْمُحْيِي لَهُ رَبٌّ سِوَاهُ؟
وَيَا عَجَبًا لِقَبْرٍ ضَمَّ رَبًّا
وَأَعْجَبُ مِنْهُ بَطْنٌ قَدْ حَوَاهُ
أَقَامَ هُنَاكَ تِسْعًا مِنْ شُهُورٍ
لَدَى الظُّلُمَاتِ مِنْ حَيْضٍ غِذَاهُ
وَشَقَّ الْفَرْجَ مَوْلُودًا صَغِيرًا
ضَعِيفًا، فَاتِحًا لِلثَّدْيِ فَاهُ
وَيَأْكُلُ، ثُمَّ يَشْرَبُ، ثُمَّ يَأْتِي
بِلَازِمِ ذَاكَ، هَلْ هَذَا إِلَهُ؟
تَعَالَى اللهُ عَنْ إِفْكِ النَّصَارَى
سَيُسْأَلُ كُلُّهُمْ عَمَّا افْتَرَاهُ

أَعْبَادَ الصَّلِيبِ، لأَيِّ مَعْنَىً
يُعَظَّمُ أَوْ يُقَبَّحُ مَنْ رَمَاهُ؟
وَهَلْ تَقْضِي الْعُقُولُ بِغَيْرِ كَسْرٍ
وَإِحْرَاقٍ لَهُ، وَلِمَنْ بَغَاهُ؟
إِذَا رَكِبَ الْإِلَهُ عَلَيْهِ كُرْهًا
وَقَدْ شُدَّتْ لِتَسْمِيرٍ يَدَاهُ
فَذَاكَ الْمَرْكَبُ الْمَلْعُونُ حَقًّا
فَدُسْهُ، لَا تَبُسْهُ إِذْ تَرَاهُ
يُهَانُ عَلَيْهِ رَبُّ الْخَلْقِ طُرًّا[1]
وتَعْبُدُهُ؟ فَإِنَّكَ مِنْ عِدَاهُ
فَإِنْ عَظَّمْتَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ قَدْ
حَوَى رَبَّ العِبَادِ، وَقَدْ عَلاَهُ

(١) «طُرًّا»: أَيْ: جَمِيعًا. «لسان».

وَقَدْ فُقِدَ الصَّلِيبُ، فَإِنْ رَأَيْنَا
لَهُ شَكْلًا تَذَكَّرْنَا سَنَاهُ[1]
فَهَلَّا لِلْقُبُورِ سَجَدْتَّ طُرًّا
لَضَمِّ الْقَبْرِ رَبَّكَ فِي حَشَاهُ؟
فَيَا عَبْدَ الْمَسِيحِ أَفِقْ، فَهَذَا
بِدَايَتُهُ، وَهَذَا مُنْتَهَاهُ

☆ ☆ ☆

(١) «سَنَاهُ»: السَّنَا: سَنَا الْبَرْقِ؛ وَهُوَ ضَوْءُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣]. «لسان».

فهرس الموضوعات

مقدمة ٣
النُّسَخُ الْخَطِّيَّةُ لِمَتْنِ الطَّحَاوِيَّةِ: ٦
تَرْجَمَةُ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ٩
مَتْنُ الطَّحَاوِيَّةِ ١٤
لَامِيَّةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ٥٣
مَنْظُومَةُ: «أَعْبَادَ الْمَسِيحِ» لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ ٥٦

☆ ☆ ☆

من إصدارات الدار

مائة حديث للحفظ ج١ وج٢ وج٣

متن تحفة الأطفال

متن الأربعين النووية

متن كتاب التوحيد

متن سلم الوصول

متن عمدة الأحكام

من إصدارات الدار

موسوعة فقه المعاملات المالية المعاصرة

تأليف: الشيخ محمود الزغبي

الأنجم اللوامع في الخطب الجوامع

تأليف: الشيخ محمد بسيوني

جامع شروح الآجرومية

تأليف: الشيخ أبو أنس أشرف بن يوسف

محو الأمية اللغوية بتسهيل شرح الآجرومية

تأليف: الشيخ أبو أنس أشرف بن يوسف

من إصدارات الدار

الدرة الفريدة في شرح البداية في العقيدة

تأليف: الشيخ أبو يوسف محمد طه

فتح الغفار بشرح صحيح الأذكار

تأليف: الشيخ أبو يوسف محمد طه

حكايات جدو سعد ج ١ وج ٢

للشيخ سعد عرفات